وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية / النجف الاشرف

ازمة التوزيع واداء النظام السياسي العراقي بعد العام 2003

اطروحة تقدم بها الطالب

عبد الحسن عصفور لفتة الشمري

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم السياسية مقدمة الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا/النجف الاشرف

بإشراف الاستاذ الدكتور

زيد عدنان محسن العكيلي

1442 هـ 2021

المقدمة

تخضع المجتمعات دائمًا لسلسلة من الأزمات السياسية التي تهدد تنميتها، هذه الأزمات تحدث على وفق اسباب مختلفة اما عن طريق المشهد الداخلي او حتى بسبب المشهد الخارجي، ولها تبعات رئيسة من المحتمل أن تهدد استقرار المجتمع، والحكومات، والنظام، ووجودها معاً.

ؤلقد أكد عالم السياسة (لوسيان و. باي) على أهم عناصر التنمية السياسية هي (المساواة)، أذ تكون ذات طبيعة شمولية تنطبق على كافة أفراد المجتمع فضلاً عن القدرات، والتي تعني إمكانية النظام السياسي فيما يتعلق بأدائه لمهامه التي تؤثر على ثباته. وكذلك تمايز الأدوار وتحديد الوظائف داخل المجتمع وأكد ان التنمية السياسية تتحقق من خلال قدرة النظام السياسي على معالجة الأزمات، وهي: أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التكامل، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع.

وما زال يعاني العراق من هذه التهديدات منذ تأسيس الدولة العراقية، لكنها ازدادت على نحو غير معتاد في المرحلة التي تلت عام 2003، وتعتبر عملية بناء الدولة عملية صعبة كثيراً لأنها تعتمد بالأساس على الإرادة السياسية القوية للخروج من أزمات مختلفة ولا سيما أزمات التنمية السياسية، بما في ذلك ازمة التوزيع والعراق بعد عام 2003 مر بمرحلة البناء والتحول للنظام الديمقراطي الجديد، الا ان هذا البناء واجهته جملة من العراقيل والتهديدات غير التقليدية في المجال الامني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي وحتى الدولي، وما سواها من تهديدات اثرت بنحوٍ مباشر على البناء الاجتماعي الذي يعيش حالة من عدم الرضا على النظام السياسي ومخرجاته وحتى القائمين عليه، ومن جهة أخرى اثرت في البناء الاجتماعي والاقتصادي ولا سيما في ادارة التوزيع الذي يضمن نمو الدولة وتدوير عجلة التنمية التي من المفترض ان تحدث العدل والمساواة بين افراد المجتمع خاصة وان أسباب المؤدية لوجود التهديدات هي الحاجة الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الرغم من كثرة الثروات في العراق الا انه لم يكن كافياً لتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيعها، اذ ان هناك دول تعاني من نقص في الثروات لكنها مع ذلك حققت نسبة عالية من العدالة في التوزيع، وهذا ان دل على شيء انما يدل على ان حكمة النظام السياسي واداءه هو الاساس، وليس كمية الثروة.

اهمية الدراسة:

تحاول الدراسة ان تكون اضافة حقيقية واقعية نوعية لا سردية عددية، ولاسيما كونها تتعاطى مع ازمة عانى منها النظام السياسي العراقي قبل عام 2003 وبعد عام 2003 بأبعادها المختلفة والعوامل المؤثرة والمتفاعلة التي اثرت بنحوٍ مباشر على المجتمع العراقي ورضاها على النظام السياسي وطبيعة نموه واستدامته، وتأتي أهمية دراسة الظاهرة كونها تتعلق بحياة الأنسان وبناء الدولة العراقية.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة بالأساس إلى تعميق البحث في ازمة التوزيع واداء النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، ومعرفة الفواعل الرئيسين فيها انعكاساتها على خلق الفوارق التي عانى منها المجتمعات العراقية على مجمل الصعد الاقتصادية والخدمية وحتى على طبيعة المشاركة في النظام السياسي والتفاوتات التي اثرت على تأخير نجاح التجربة الديمقراطية في العراق بعد عام 2003، فضلاً عن وضع حلول كنقاط انطلاق ولاسيما بالاستناد الى الحكم الرشيد لتحقيق العدالة التوزيعية وبناء تصورات مستقبلية لحدوثها في العراق، فضلاً عن كونها اصبحت سمة ترافق المشهد السياسي العراقي.

مشكلة الدراسة:

اصبحت ازمة التوزيع محط انظار ومبعث قلق لجميع العراقيين كونها تهدد الامن والسلم في العراق وفي الوقت الذي تؤكد وتقر فيه الدراسة بوجود مشكلة في التوزيع واصبحت تهدد النظام السياسي والتجربة الديمقراطية؛ بسبب الترابط بينها وبين عوامل سياسية واقتصادية وامنية وايديولوجية متشابكة ومتفاعلة مع عوامل داخلية واخرى خارجية (دولية– اقليمية) تتأثر ومؤثرة في المتغيرات الدولية والاقليمية والمحلية، لأنها اصبحت لا تقتصر ليس على المجال الاجتماعي، بل وصلت الى مهددات النظام السياسي بنحوٍ عام، فإنها تؤكد الحاجة المُلحة على إيجاد حلول ناجعة وحقيقية لها، والابتعاد عن انصاف الحلول او حلول مستوردة وشبه جاهزة للتطبيق؛ لذلك كان من الضروري تشخيصها من جذورها وفهم اثارها على جميع الصعد، وقد اقترحت هذه الدراسة عدداً من الإشكاليات التي حاولت التعامل معها بالوصف والتحليل والاستنباط ولعل أبرز هذه الإشكاليات تتمثل فيما يأتي:

1. ما ازمة التوزيع ومن اول من تطرق لها؟ ومن هم الفاعلين في ازمة التوزيع؟
2. ما التأثيرات التي عانى منها مؤشر التنمية البشرية في العراق ولا سيما التعليم الصحة والفقر والبطالة؟
3. ما هي اثار ازمة التوزيع على الواقع الخدمي الامن، والبنية التحتية، معدلات الوفيات والنازحين؟

4. كيف اثرت ازمة التوزيع على فرص العمل ومدت لظهور ظاهرة البطالة واستمرارها؟
5. كيفية توزيع الدخل في العراق؟
6. ما سبب التفاوت في المشاركة السياسية واثاره على طبيعة النظام السياسي العراقي؟
7. هل اثرت ازمة التوزيع على مشاركة الأقليات والنساء؟
8. هل بالإمكان وضع خطوات عمل للانطلاق في حل ازمة التوزيع في العراق وتحقيق متطلبات حكم رشيد وعادل؟

فرضية الدراسة:

ان سير عملية التنمية السياسية في العراق تدفع بها مجموعة من المؤثرات الداخلية والخارجية، وان هذه المؤثرات تتباين في مدى قوتها وتأثيرها في تحقيق التوزيع العادل للثروة ومنع تنازع عليها والتي أصبح تهدد اركان الدولة العراقية ولا سيما ركن العدالة والمساوة والمشاركة على مختلف الصعد ضرورة مهدت الى ضرورة اعادة التفكير بجدية الاصلاح وحل ازمة التوزيع على مختلف الصعد.

منهاج الدراسة:

من أجل الإحاطة بأكبر قدر ممكن من أبعاد موضوع الدراسة، اعتمدت هذه الدراسة على مناهج متعددة من مناهج البحث العلمي، فقد تم اعتماد منهج التحليل النظمي للوقف على واقع النظام السياسي في العراق وازمة التوزيع فيه، فضلاً عن الاستعانة بالمنهج التحليلي السلوكي وبالمنهاج الاستنباطي والذي يسمى أحياناً بالمنهج الاستنتاجي وذلك من خلال الانطلاق من نقطة بداية واقعية وحقيقية، تاريخية ووصفية، لدراسة الموضوع، وباعتماد الطريقتين الوصفية والتاريخية، وذلك عن طريق تجميع البيانات والمعلومات والحقائق التاريخية وتوصيفها ومقارنتها وتفسيرها لإثبات فرضية البحث والتوصل لاستنتاجات مقبولة ومنطقية تخدم هدف الدراسة .

هيكلية الدراسة:

تتكون الدراسة من مقدمة وأربع فصول وخاتمة. اهتم الفصل الأول منها بمحاولة إرساء دعائم منهجية لتحليل البعد الاجتماعي لازمة التوزيع وأثرها في اداء النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 وقسم على ثلاثة مباحث. تناول الأول الإطار النظري والمفاهيمي للنظام والتنمية السياسية والفواعل السياسية لإدارة التوزيع، عبر ثلاث مطالب. وتناول الثاني عدالة التوزيع ومؤشرات التنمية البشرية في العراق، في مطالب ثلاثة. أما المبحث الثالث فتعرض لتحليل الواقع الخدمي وازمة التوزيع في العراق، في ثلاثة مطالب أيضاً.

وكُرِّس الفصل الثاني لبيان ازمة التوزيع على الصعيد الاقتصادي وأثرها في اداء النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، ضمن ثلاثة مباحث. ألقى الأول منهما الضوء على مشكلة البطالة في العراق، ضمن ثلاثة مطالب. أما الثاني فقد تناول تحديات الفقر في العراق وتضمن ثلاثة مطالب، بينما المبحث الثالث تضمن التفاوت في توزيع الدخل.

أما الفصل الثالث فقد خُصِّصَ ازمة التوزيع على الصعيد السياسي وأثرها في اداء النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 على ثلاثة مباحث، كشف الأول التمثيل البرلماني والمشاركة السياسية ضمن ثلاثة مطالب، وكشف الثاني التمثيل المحافظاتي ضمن ثلاث مطالب. في حين خصص المبحث الثالث لتمثيل الاقليات والنساء.

والفصل الرابع ركز على الحكم الرشيد واعادة إدارة ازمة التوزيع في العراق وافاقها المستقبلية، وقسم لمبحثين الاول منهم لبيان الحكم الرشيد كألية لتحقيق ادارة توزيع عادلة وفعالة، والمبحث الثاني لتحقيق متطلبات المنهجية وايضاح افاق مستقبل ادارة التوزيع في النظام السياسي العراقي